

Toake Endoh

Exporting Japan: Politics of Emigration Toward Latin America
(Urbana, IL: University of Illinois Press, 2009). 267 p.

تصدير اليابان: سياسات الهجرة إلى أمريكا اللاتينية

مسعود ضاهر^(*)

أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية.

- ٢ -

تضمن الكتاب ثلاثة أقسام، حملت عناوين بارزة تناولت الجذور التاريخية لهجرة اليابانيين إلى أمريكا اللاتينية، والاستراتيجية الوطنية لدول أمريكا اللاتينية تجاه الهجرة إلى بلدانها، وتمدد اليابان في أمريكا اللاتينية عبر القوى اليابانية المهاجرة.

وتوزعت أقسامه إلى سبعة فصول عالجت موضوعات عدة، أبرزها البحث عن رصد الجذور التاريخية للموجة الأولى من هجرة اليابانيين إلى أمريكا اللاتينية، وتحليل تلك الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، وبناء ركائز الهجرة في دول أمريكا اللاتينية، ثم تثبيت تلك الركائز، وإبراز أثر العوامل الاجتماعية في بناء سياسة يابانية عقلانية تجاه الهجرة إلى أمريكا

- ١ -

يعتبر هذا الكتاب من أفضل الدراسات العلمية التي تناولت سياسات الهجرة الطوعية التي اعتمدتها حكومات اليابان المتعاقبة منذ نهاية القرن التاسع عشر. كان الهدف الأساسي منها في البداية تخفيف الضغط السكاني الداخلي خاصة بعد زلزال طوكيو المدمر لعام ١٩٢٣، عبر دعم اليابانيين وإيجاد فرص عمل لهم في الخارج. وقد حافظت اليابان على علاقات وثيقة مع مهاجريها، مما ساعدها على بناء استراتيجية جديدة بعد صعودها السريع وتحولها إلى ثاني قوة اقتصادية عالمية في النصف الثاني من القرن العشرين. فبات المهاجرون اليابانيون المنتشرون في أمريكا اللاتينية ركيزة مهمة لاستراتيجية اليابان الجديدة في عصر العولمة.

في أمريكا اللاتينية حيث دخلوا عالم التجارة والاقتصاد إلى أن زاد حضورهم فيه بقوة بعد الحرب العالمية الثانية.

- ٤ -

يرصد الباحث ثلاث مراحل في تاريخ الهجرة اليابانية إلى أمريكا اللاتينية: الأولى ما بين ١٨٨٠ و ١٩٢٣، وكانت محدودة العدد، والثانية ما بين ١٩٢٣ و ١٩٦٠ بلغ عدد المهاجرين اليابانيين فيها إلى تلك الدول قرابة ٣٠٠ ألف. والثالثة، الهجرات الفردية، التي تزايدت أعدادها بفعل التزاوج الناجم عن الاستقرار الدائم في دول الاغتراب. وقد وفدت غالبية المهاجرين إلى البرازيل بناء على سياسة واضحة من الدولة اليابانية وفق تدابير خاصة أعقبت زلزال ١٩٢٣ الذي دمر أجزاء كبيرة من مدينة طوكيو ودفع بالحكومة اليابانية إلى تشجيع هجرة اليابانيين إلى الخارج، ودفع نسبة كبيرة من نفقات السفر. وكانت مدينة سان باولو وجوارها بمثابة أكبر تجمع للمهاجرين اليابانيين إلى البرازيل.

كانت الهجرات الكثيفة مدعومة من الدولة إبان فترة ما بين الحربين العالميتين، ثم تعززت بدعم من الميسوريين اليابانيين بعد الحرب العالمية الثانية. وقدّرت أعداد المهاجرين في تلك الفترة بنسبة ٤٠ - ٥٠ بالمئة من إجمالي تلك الهجرة. وبعد أكثر من مئة عام على هجرة اليابانيين إلى البرازيل، بات عدد المهاجرين اليابانيين اليوم يزيد على المليون ونصف المليون مهاجر، يشكلون أكبر جالية يابانية خارج حدود اليابان.

اللاتينية، وأثر الهجرة كعامل مساعد في مجتمعاتها، ودور المهاجرين في تعزيز حضور الدولة اليابانية في تلك المنطقة.

- ٣ -

تندرج هجرة اليابانيين إلى أمريكا اللاتينية في إطار قانون «الجاذب الخفي لسوق العمل». فأدركت حكومات اليابان أهمية هذا القانون، وشجّعت القوى اليابانية الفقيرة على البحث عن العمل حيثما يتوفر حين كانت سوق العمل الداخلية ضعيفة جداً ولا تستطيع استيعاب القوى العاملة اليابانية. آنذاك، كانت اليابان دولة امبريالية ذات نزوع استعماري للسيطرة على دول الجوار الآسيوية. وقد وظفت نسبة كبيرة من قواها البشرية في الجيش الامبريالي، وفي مختلف القطاعات العسكرية التي تنفذ سياسة التوسع الياباني.

تعود جذور الهجرة اليابانية باتجاه أمريكا اللاتينية إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر. وكان خط الهجرة يبدأ بالانتقال من اليابان إلى جزر هاواي، ومنها إلى البرازيل ثم التوسع إلى باقي دول أمريكا اللاتينية خاصة البيرو، والأرجنتين، والباراغواي. كانت الأوضاع الاقتصادية للوافدين صعبة للغاية. فوفد معظمهم من تجمعات ريفية أو مدنية فقيرة في اليابان. وكان هدفهم البحث عن العمل حيثما وجد. فتمركز قسم كبير منهم في المناطق الزراعية وفق ظروف اقتصادية واجتماعية وصحية سيئة. ومضت سنوات طويلة قبل أن ينتقل الميسوريون منهم إلى ضواحي المدن الكبرى

لسنوات عدة كان لها أثر كبير في تمدد الرساميل اليابانية في ذلك البلد.

كانت أمريكا اللاتينية ملائمة لوضع تلك الاستراتيجية موضع التطبيق العملي بسبب التفوق الثقافي والعلمي للشعب الياباني على شعوب أمريكا اللاتينية. ولم يكن تنفيذ تلك الخطة ممكناً لولا تضحيات المهاجرين الأوائل والدعم المستمر لهم من جانب الدولة اليابانية لتعزيز حضورهم في مناطق تواجدهم، مما ساعد على تطور أعداد اليابانيين في البرازيل بنسبة خمسة أضعاف خلال القرن العشرين. وبات عدد كبير متزايد منهم يصنفون في خانة أغنياء دول أمريكا اللاتينية، ومن أصحاب المراكز العليا في إداراتها ومؤسساتها المالية والاقتصادية والثقافية.

عملت اليابان على توطيد علاقاتها مع المهاجرين وأبنائهم في دول أمريكا اللاتينية في إطار عصر العولة الذي يتجاوز الحدود الجغرافية والتكتلات السياسية بدون أن يمنع تعزيز التضامن القومي واللغوي والثقافي العابر للدول والقارات. فشكّل المهاجرون اليابانيون في أمريكا اللاتينية قواعد ثابتة للقوة اليابانية الناعمة التي تجعل من الإنسان ركيزة صلبة في أي مشروع اقتصادي أو ثقافي في عصر العولة. ومن خلال الياباني المستقر على أرض جديدة تمكّن الرأسمال الياباني من التمدد في مختلف دول أمريكا اللاتينية وفق استراتيجية مدروسة بعناية فائقة في دوائر الخارجية اليابانية. وبعد طول غياب، زار رئيس وزراء اليابان كويتزومي البرازيل في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فاستقبل من

وتراوحت ردود الفعل المحلية ضد المهاجرين بين الترحيب أو عدم المبالاة بهم، أو التهجم عليهم بعد بروز ظاهرة معاداة اليابانيين في بعض دول أمريكا اللاتينية والمطالبة بترحيلهم بسبب زيادة نفوذهم بقوة في اقتصاد دول أمريكا اللاتينية خلال فترة قصيرة، وتمايزهم من السكان المحليين نظراً إلى تمسكهم الشديد بعاداتهم وتقاليدهم القديمة التي لا تتلاءم مع تقاليد وعادات الدول المضيفة.

ويشير المؤلف في خاتمة بحثه إلى أن الهجرة اليابانية إلى دول أمريكا اللاتينية تندرج في إطار تصور مدروس وضعته الدولة اليابانية لبناء هوية يابانية جديدة تقوم على الجمع بين يابانيي الداخل والمنتشرين منهم في دول الاغتراب.

لذلك، وبعد خروجها من أزمانها الكبيرة التي أعقبت هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وفرض عقوبات قاسية عليها، تنبّهت الدولة اليابانية إلى أهمية المهاجرين اليابانيين في دول أمريكا اللاتينية، وبنّت مشروعاً متكاملاً للاستفادة منهم في مناطق انتشارهم. فساعدت الجماعات المهاجرة على توسيع النفوذ الاقتصادي والتوظيف المالي لليابانيين في أمريكا اللاتينية. ومكّنت المهاجرين من تملك مساحات واسعة من البرازيل تقدر اليوم بمليارات الدولارات، إلى جانب الثروات الطائلة التي جناها الأغنياء منهم.

وساندت الرئيس فوجيموري، وهو من أصل ياباني، في الوصول إلى حكم البيرو

شؤونهم في أماكن تواجدهم، وتعزز اللحمة في ما بينهم وفق العادات والتقاليد اليابانية التي تمجد الروابط العائلية والعمل الجماعي.

- ٦ -

ختاماً، يرصد هذا الكتاب بدقة عملية التمدد الياباني ما بين مرحلة الفقر والزلازل والضائقة الاقتصادية والنزعة الإمبريالية التي حكمت اليابان حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من جهة، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وصعود اليابان في ظل دولة يابانية عصرية تحولت بسرعة فائقة إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. لذلك يكثر الحديث اليوم عن الانتشار الياباني على المستوى الكوني. فلم تعد الإقامة على أرض الوطن المقياس الوحيد للانتماء الثقافي إلى المفهوم الجديد للوطن في عصر العولمة بقدر مساهمة جميع أبنائه، داخل الوطن، والمنتشرين منهم في الخارج، في تعزيز دور اليابان على المستوى الكوني.

ومن اللافت للانتباه تذكير المؤلف بصيغة دولة إسرائيل التي يعتبرها مركزاً لتجمع يهود العالم على قاعدة الدفاع عنها، وليس فقط السكن فيها؛ مما سهل قيام تجمعات ضاغطة من خلال اللوبي الصهيوني الداعم لإسرائيل في دول عدة. وهي صيغة تتلاءم مع طبيعة عصر العولمة، والهدف منها دعم المركز من خلال قوى الداخل وقوى الانتشار عبر العالم. مما يشير إلى توجه جديد في تحديد مفهوم الهوية في عصر العولمة، الذي يتطلب الجمع بين العوامل الموروثة على قاعدة العرق أو

المهاجرين اليابانيين بدموع ممزوجة بالفرح والحنين إلى الوطن الأم.

- ٥ -

نخلص إلى القول إن المهاجرين اليابانيين في أمريكا اللاتينية يشكلون اليوم قوة مضافة وفاعلة للرأسمال البشري والاقتصاد الياباني. فساهموا في تعزيز دور اليابان في عصر العولمة، على مختلف الصعد، وفي جميع المجالات. ولم تعد تطرح مسألة الهوية اليابانية الجديدة على قاعدة الانتماء العرقي أو رابطة الدم، أو موجبات السكن والعمل داخل اليابان، بل على أساس تعزيز حضور اليابان الفاعل على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية. مرد ذلك إلى أن المهاجرين اليابانيين يصنفون اليوم كقوة مضافة، بشرياً، واجتماعياً، واقتصادياً، استفادت منها الحكومات اليابانية المتعاقبة لبناء ركائز صلبة للرساميل اليابانية التي انتشرت بكثافة في دول أمريكا اللاتينية وغيرها. وأولت الحكومات اليابانية رعاية خاصة بمهاجريها. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين أقامت علاقات ممتازة مع أجيال متعاقبة منهم، وسهّلت لهم إمكانية زيارة اليابان، والمشاركة في دورات لغوية مكثفة لتعلم اللغة اليابانية واتقانها، والتعرف عن كثب إلى عادات وتقاليد اليابانيين. وأعدت لهم برامج خاصة للتدريب على إدارة الورشات الصناعية والزراعية الخاصة التي تمكنهم من استخدام التكنولوجيا اليابانية المتطورة جداً لكي يصبحوا أغنياء ميسورين في بلدان الاغتراب. وساعدتهم على تأسيس منظمات خاصة بهم ترعى

هاجروا إليها، وعملوا على أن تبقى روابطهم متينة مع الدول التي هاجر منها آبائهم أو أجدادهم. وباتت الدولة العصرية في زمن العولمة عاملاً بالغ الأهمية للربط بين الجماعات المقيمة وجماعات الانتشار أو المهاجرين □

الجنس أو الدين من جهة، والعوامل المكتسبة عبر الانتماء الطوعي إلى الدولة المعولة وتشكيل مجموعات ضغط لمساندتها في دول الانتشار من جهة أخرى. وباتت المجموعات المهاجرة بمثابة مواطنين مقيمين بصفة ضيوف في الدولة التي

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

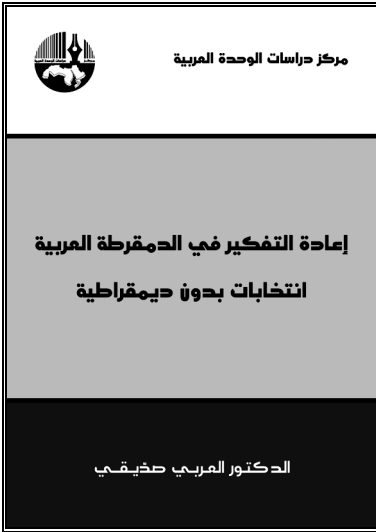
إعادة التفكير في الديمقراطية العربية

انتخابات بدون ديمقراطية

د. العربي صديقي

يحلل المؤلف مشهد الديمقراطية في الوطن العربي، مع ما يستلزم ذلك من تعمق في مسألة الانتخابات، وموقف السلطة من ذلك، وبالمقابل ما يعيشه حراك المجتمع المدني إزاء مجمل عملية تطبيق الديمقراطية؟

وتتوزع الرؤية في الدراسة، خمس نقاط، الأولى، أنه يجري، في أكثر من حالة، تبسيط التناقضات القائمة بين الديمقراطية والسلطوية في الوطن العربي؛ والثانية، أن البدائية تعود بقوة إلى الحياة السياسية العربية، وخصوصاً في الأنظمة غير الملكية؛ والثالثة، أن الانتخابية والولع الانتخابي الانتقائي هما في كل مكان في الوطن العربي، لكن الديمقراطية ليست في أي مكان هناك؛ والرابعة، أن نشر الولايات المتحدة للديمقراطية هو جزء من الجهد المسعور المبذول لدفع الوطن العربي في صورته الحالية إلى قبضة القيم العالمية - الليبرالية، السياسية والاقتصادية؛ والخامسة تتجه إلى فهم الانتخابية باعتبارها إدارة الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، وفق نمط فوق - تحت، ومن الخارج. إلا أن هناك قوى موجودة تحت، وهي تضغط بقوة على المركز، فالمنتفضون من أجل الخبز، والمدونون، والمقترعون على «الأون لاين» كلهم أمثلة تشير إلى أن مجتمعات الوطن العربي ليست سلبية.



٤٣٢ صفحة

الثمن: ١٧ دولاراً

أو ما يعادلها